AIJLLS |SEPTEMBER 2023 | VOL 7 ISSUE 16
مجلة اللسان الدولية / العدد السادس عشر (سبتمبر 2023م/ 1445 هـ)
الترقيم الدولي ISSN 2600-7398

موقف الرصاص من آراء سيبويه والأخفش الأوسط والمبرد في الأسماء الستة والممنوع من الصرف

سعد بن جمعان العتيبي
sd_888@hotmail.com
الأستاذ المشارك الدكتور عمر بن محمد دين
omar.din@mediu.edu.my
كلية اللغات بجامعة المدينة العالمية ـــ كوالالمبور – ماليزيا

ملخص البحث: يعرض هذا البحث آراء نحوي متأخر له اعتراضات كثيرة على سيبويه والأخفش الأصغر والمبرد، وهذا النحوي هو الرصاص، حيث يهدف البحث إلى دراسة مواقفه وآراءه وتعليقاته على أقوال سيبويه والأخفش الأوسط والمبرد، ضمن مسائل مختارة من بابي الأسماء الستة والممنوع من الصرف، مع بيان الأدلة والبراهين التي استند إليها الرصاص في أقواله، ومدى قوة هذه الأقوال من عدمها، وتمكنها من معارضة أقوال النحاة الأوائل، وكذلك توضيح مدى وجاهة الاعتراضات والمواقف التي أبداها الرصاص تجاه النحاة المذكورين في المسائل النحوية التي تتم دراستها، مع تحليلها وتحرير القول فيها، ومحاولة الترجيح، ثم تبيّن أسباب وجود اعتراضات وأقوال للمتأخرين مثل الرصاص تعارض أقوال النحاة المتقدمين، وتمثلت آراء الرصاص في كتابه: منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب. وتكمن مشكلة البحث في توضيح آراء الرصاص وهو أحد النحويين المتأخرين، ومدى وجاهتها وقوتها في مواجهة أقوال المتقدمين، مع تقييم الأدلة التي استند إليها الرصاص في أقواله من حيث القوة والضعف. وقد اتخذ البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بعرض آراء الرصاص واعتراضاته على أقوال سيبويه والأخفش الأوسط والمبرد، ثم دراستها وتحليلها ومناقشتها، مع محاولة استخلاص الراجح منها، والبعد عن التعصب لأي رأي سواء كان للرصاص أو غيره. ثم خرج البحث بنتائج هامة منها: اتضاح ميل الرصاص إلى المنهج البصري، مع مخالفته لهم في بعض المسائل وأدلتها، وظهور دقة نظره في الأقوال والأدلة من خلال عرضه للمسائل وردوده على الأقوال، كما تبينت حياديته عند الترجيح في بعض المسائل الخلافية.

الكلمات المفتاحية:
الرصاص – سيبويه – الأخفش – المبرد – الأسماء الستة– الممنوع من الصرف.

ABSRACT: This research presents the opinions of a late grammarian has many objections to Sibawayh and Al-Akhfsh Al-Awsat, and ,AL-Mubrd, is AL-Rsas , where the research aims to study his positions ,opinions and comments on the sayings of Sibawayh and Al-Akhfsh Al-Awsat, and ,AL-Mubrd ,within the issues selected from the six names section ,and the prohibition of exchange. with a statement of evidence and proofs on which AL-Rsas was based in his statements ,and the strength of these sayings or not ,and enable them to oppose the statements of the first grammarians , as well as clarify the relevance of the objections and positions shown by the AL-Rsas towards the grammarians mentioned in grammatical issues that It is studied ,with analysis and editing of the saying in it ,and an attempt to weight ,and then show the reasons for the existence of objections and sayings of the latecomers such as AL-Rsas opposing the statements of advanced grammarians , and represented AL-Rsas positions in his book :The student's curriculum to achieve sufficient Ibn al-Hajib .The problem of research lies in the disclosure of the views AL-Rsas ,one of the late grammarians ,and the extent of their relevance and strength in the face of the statements of the applicants ,with the evaluation of the evidence on which AL-Rsas was based in his statements in terms of strength and weakness .The research has taken the descriptive approach and analytical approach by presenting the views of AL-Rsas and objections to the sayings of Sibawayh and Al-Akhfsh Al-Awsat, and AL-Mubrd ,then analyze these views ,discuss and study ,while trying to extract the most correct of them , and away from fanaticism for any opinion whether for AL-Rsas or other .Then the research came out with important results Including: the tendency of AL-Rsas to the visual doctrine became clear, with its disagreement with them in some issues and their evidence, and the emergence of the accuracy of his consideration of the statements and evidence through his presentation of the issues and his responses to the statements ,as shown by his neutrality when weighting in some controversial grammar issues .

Keywords: Al-Rasas - Sibawayh - Al-Akhfash - Al-Mubarrad - The Six Names- the prohibition.

خلفية البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أكرم الأنبياء وأشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الغُرِّ الميامين، وسلم تسليماً كثيراً.

وبعدُ:

فالمطلع على مؤلفات النحويين المتأخرين في القرن التاسع الهجري وما بعده سيجد أن مؤلفاتهم اتسمت بسعة التفريع والتفصيل في المسائل النحوية، وذلك يرجع إلى عدة أسباب أهمها: اطّلاعهم على الكثير من المؤلفات النحوية السابقة، وما فيها من الأقوال والآراء، بحسب المدارس والمناهج التي يميلون إليها، فتجد عند بعض النحاة المتأخرين عملاً جيداً يتعلق بجمع الأقوال ومناقشتها ومحاولة الترجيح بينها، كما فعل الشيخ خالد الأزهري في كتابه: التصريح بمضمون التوضيح، والأستاذ عباس حسن في كتابه: النحو الوافي.

ومن هؤلاء المتأخرين نجد الرصاص الذي برزت له مجموعة من الآراء والأقوال، تجلت في كتابه (منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب). ومما تميز به الرصاص مواقفه وآرائه وتعليقاته على أقوال سيبويه والأخفش الأوسط والمبرد.

وعلى سبيل المثال اختار هذا البحث مجموعة مسائل من باب الأسماء الستة، لدراستها وتحليلها وبيان الأدلة والبراهين التي استند إليها الرصاص في أقواله، ومدى قوة هذه الأقوال، وتمكنها من معارضة أقوال النحاة الأوائل من عدمها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يوضح مدى وجاهة الاعتراضات والمواقف التي أبداها الرصاص تجاه أقوال النحاة المتقدمين كسيبويه والأخفش والمبرد في المسائل النحوية المختارة، مع إظهار وجاهة أقوال الرصاص من عدمها والتصدي لتحليلها وتحرير القول فيها، ومحاولة الترجيح من غير تعصب.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في وجود اعتراضات وأقوال لدى المتأخرين مثل الرصاص تعارض أقوال النحاة المتقدمين، مع وجاهة بعض الأقوال وضعف بعضها، وحاجتها إلى الدراسة والتحقيق والتحليل.

أسئلة البحث:

تدور أسئلة البحث حول مواقف الرصاص وآرائه وتعليقاته على أقوال سيبويه والأخفش الأوسط والمبرد، في الأبواب التي يناقشها البحث، وتشتمل على الآتي:

1. ما المسائل الخلافية النحوية التي أبدى فيها الرصاص موقفه من آراء سيبويه والأخفش الأوسط والمبرد في باب الأسماء الستة، في كتابه (منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب)؟
2. ما موقف الرصاص من الآراء النحوية لسيبويه والأخفش الأوسط والمبرد من حيث الموافقة أو المخالفة؟
3. ما الأدلة التي أوردها الرصاص في مسائله التي خالف فيها سيبويه والأخفش الأوسط والمبرد؟
4. ما مدى قوة الأدلة التي أوردها الرصاص في ردوده؟
5. ما المذهب الذي مال إليه الرصاص في هذه المسائل؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الأربعة الآتية:

1. عرض ودراسة المسائل الخلافية التي أبدى فيها الرصاص موقفه من آراء سيبويه والأخفش الأوسط والمبرد في باب الأسماء الستة من كتابه (منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب).
2. إبراز موقف الرصاص من الآراء النحوية لسيبويه والأخفش الأوسط والمبرد من حيث الموافقة أو المخالفة ومناقشتها.
3. عرض الأدلة التي أوردها الرصاص في مسائله التي خالف فيها سيبويه والأخفش الأوسط والمبرد.
4. التحقق من قوة الأدلة التي استدل بها الرصاص في المسائل التي أبدى فيها آراءه في مقابل رأي سيبويه والأخفش الأوسط والمبرد.
5. التحقق كذلك من مذهب الرصاص الذي يميل إليه من خلال آرائه في كل مسألة من المسائل الخلافية النحوية المقصودة بالدراسة.

الدراسات السابقة:

ثمة دراسات سابقة كثيرة تناولت المواقف المشابهة لمواقف الرصاص وآرائه وتعليقاته على أقوال سيبويه والأخفش والمبرد، والتي تحتاج إلى المناقشة والتحليل للمسائل الخلافية في النحو، والمقارنة بين تلك الدراسات وموضوع البحث.. ومن خلال الوقوف على الدراسات المشابهة في مضمون البحث، رغم كثرتها، إلا أن هذا البحث حرص على المواقف التي تمت بين العلماء وسيبويه والأخفش الأوسط والمبرد، وسيورد البحث دراسة واحدة فقط سارت سيراً مقارباً لهذه الدراسة، وذلك من باب الاختصار، وهذه الدراسة كانت بعنوان: "موقف المرادي من سيبويه، دراسة في بعض المسائل النحوية".

وهي عبارة عن بحث لنيل درجة الماجستير في النحو، مقدم من الطالب: إبراهيم محمد سلمان، للجامعة الإسلامية في غزة عام 1438هـ-2016م. بدأ الباحث الدراسة بمقدمة تحدث فيها عن سبب اختياره للدراسة، وأهمية تعلم النحو والصرف في حياة الإنسان المسلم؛ لفهم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة فهماً صحيحاً. ثم تناولت الدراسة التفصيل في الموضوعات التي أيد فيها المرادي سيبويه في كتبه والموضوعات التي عارضه فيها، والمتمثلة في دراسة الآراء المختلفة في النحو.

وسعت الدراسة إلى الكشف عن وجهة نظر صاحبها في محاولة توجيه أنظار الطلاب إلى الاهتمام بدراسة علوم النحو التي تزخر بها المكتبة العربية ومعرفة تباين الآراء بين العلماء الأوائل والمتأخرين منهم، ثم إبراز النتائج التي توصل إليها الباحث، والتي تمثلت في موقف المرادي من كتاب سيبويه سواءً بالموافقة أو المعارضة إذا وجد غيره أقرب للصواب. علماً بأن المرادي لم يأت بجديد في قواعد النحو كغيره من المتأخرين، بل يميل إلى الاختصار المفهوم غير المخل في تعليقه على الأبيات والمتن. بالإضافة إلى تعدد شواهده، من القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف والأثر، والأمثال، وأقوال العرب الفصيحة.

وهذه الدراسة تشبه دراسة الباحث في وجه وتختلف عنها في وجه آخر. فالشبه في أنها عن موقف المرادي من سيبويه في المسائل الخلافية النحوية والتي

هي موضوع البحث. والاختلاف في أن كتاب الرصاص وموقفه من سيبويه والأخفش الأوسط والمبرد لم يبحث من الباحثين في أبحاث النحو من قبل.

الموافقة والمعارضة في الآراء النحوية، شأنهم شأن المتقدمين من النحاة.

منهج البحث:

اعتمد البحث في منهجه لمناقشة ودراسة المسائل على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك بوضع عنوان للمسألة وإيراد ما قاله ابن الحاجب في المسألة الخلافية بنصِّه موضحًا موضوع الخلاف، ثم إيراد ما قاله الرصاص في شرح المسألة الخلافية بنصِّه، واستعراض أقوال النُّحاة وآراءهم من مظانِّها النحوية، بدءًا بالمتقدمين وانتهاءً بما قاله علماء اللغة في العصر الحديث في المسألة الخلافيَّة، ومحاولة الترجيح بين الأقوال. وتشتمل الدراسة على ثلاثة مباحث في الأسماء.

تمهيد

تعدّ اللغة العربية من أهم اللغات العالمية في هذا العصر؛ لكونها لغة كتاب الله الكريم، ولمحافظتها على خصائصها وسماتها فترة طويلة من الزمن تقارب الألفي عام، وقد لا تجد لغة استمرت هذه المدة من الزمن من اللغات الموجودة في هذا العصر.

ومن أشرف علوم اللغة العربية علم النحو، لما فيه من تحليل النصوص المختلفة؛ ألفاظها وتراكيبها، وما يتبع ذلك من الدلالات والمعاني، مما يستوجب على طلبة العلم تعلمه وتعليمه للناس، وبخاصة أن له أهمية بالغة في حياة الإنسان المسلم، لفهم كتاب الله، وسنة نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام، فهماً صحيحاً بعيداً عن الخطأ والزلل، نطقاً وكتابةً وفهماً وعملاً.

ولوجود الكثير من الاعتراضات والأقوال لدى المتأخرين من النحويين؛ تعارض أقوال النحاة المتقدمين، مع وجاهة بعض الأقوال وضعف بعضها، فقد سعى الباحثون والمهتمون بتراث اللغة إلى إظهار مدى وجاهة تلك الاعتراضات والمواقف تجاه أقوال النحاة المتقدمين كسيبويه والأخفش والمبرد في المسائل النحوية التي هي محل هذه الدراسة، مع إظهار وجاهة أقوال الرصاص من عدمها والتصدي لتحليلها وتحرير القول فيها، ومحاولة الترجيح من غير تعصب، ومعرفة الأصول والقواعد والمناهج التي بنى عليها المتأخرون أقوالهم عند معارضتهم أقوال المتقدمين.

وهنا يدرس البحث كتاب (منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب)؛ لأنه أحد شروح كافية ابن الحاجب، لأحمد بن محمّد الرصّاص (المتوفى قبل القرن التاسع الهجري تقريباً)، ومن الكتب التي تعتبر مزيجاً من ثقافات شتى، إسلامية وعربية، إلى جانب المنطق والأصول، بدليل تنوع مصادره. وقد ذكر محقق الكتاب الأستاذ الدكتور أحمد بن عبد الله السالم، في مقدمته للكتاب، أن الكتاب عبارة عن موسوعة علمية ممكن أن تساهم في خدمة تراث الأمة العربية المنبث في شرق العالم وغربه. بالإضافة إلى أنه يتميز بصيغة علمية مختصرة، تجمع من دقائق النحو ما لا يحصى.

أما مؤلفه: فهو أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن الرصاص، ولم يحظ

بالشهرة والانتشار اللذين كان يستحقهما، ولم يعرف إلا من خلال كتابه، الذي تمت الإشارة إليه.

وقد أشارت المراجع والمصادر [1] إلى أنه من علماء القرن (التاسع الهجري). وذكر محقق الكتاب أنه لم يجد له ذكراً في المراجع على كثرة البحث وطول التنقيب، وأن سلسلة نسبه هذه قد وردت على صفحة العنوان في المخطوطة التركية من نسخ الكتاب. والكتب التي تذكره تقتصر على (أحمد بن محمد الرَّصَّاص)، بينما لم تذكر شيئاً عن حياته، سوى أنه كان حيًّا سنة (825هـ)، حيت ذكر ناسخ المخطوطة الألمانية أن هذا التاريخ هو الذي فرغ فيه الرَّصَّاص من تأليف كتابه (منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب)، ولم تذكر المراجع سنة ميلاده ولا سنة وفاته. وذكر كثير من المؤرخين سنة وفاته، فقال بروكلمان إنها كانت (658هـ)، وقد تبعه في هذا جميع الذين ذكروا شروح الكافية ومنهم محقق شرح الوافية نظم الكافية [2]، وكذلك صاحب كتاب (ابن الحاجب النحوي) [3]، وغيره كثير.

ولم تذكر المراجع تاريخ ميلاده سوى أنه عاش خلال القرن التاسع الهجري، وقد ذكر بعض المؤرخين أنه توفي سنة (658هـ)[4]، ولكن الرَّصَّاص أورد في كتابه بعض النصوص التي نقلها عن علماء قد توفوا بعد سنة (658هـ) ومن ذلك نقل الرَّصَّاص من الرضي (نجم الدين) مائة وواحداً وخمسين نصاً، والرضي الاستراباذي متوفى سنة (686هـ)[5]، وذكر صاحب كتاب (مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن) أن الرَّصَّاص من علماء القرن التاسع، ذلك العصر الذي يعده المؤرخون عصر جمود أدبي، وإن كان عصر ازدهار علمي وتأليفي، وكل ما أُلِّفَ فيه ملخصات وحواش، أو نظم لأحد العلوم، أو مختصرات للشروح والحواشي والمنظومات، وهذا ضرب لا يخلو من النشاط اللغوي والنحوي المتميز، إلا أنها لا ترقى إلى المستوى الذي وصلت إليه الدراسات في القرن السادس الهجري، الذي شهد نهضة في مجالات العلوم كافة، وتشير المصادر إلى أن أسرة الرَّصَّاص أسرة ثقافة وعلم ودين، ومن هذه الأسرة:

الحسن بن محمد الرَّصَّاص المتوفى سنة (584هـ)، من تلاميذ العلامة الكبير جعفر بن عبدالسلام، وكان من نوابغ طلابه، ويقال إنه تصدى للرد على الرسالة الطوافة وعمره لا يتجاوز عشرين سنة.

وجمال الدين أحمد بن محمد الحسن الرصاص أبو محمد، فقيه أصولي زيدي، من علماء القرن السابع، له مؤلفات منها (جوهرة الأصول وتذكرة الفحول)، و(مصباح العلوم في معرفة الحي القيوم) توفي سنة (656هـ)، وقيل سنة (658هـ) وأما ثقافته: فلم يعرف الرجل إلا من خلال كتابه (منهاج الطالب

1- الحبشي، عبد الله ، **مصادر الفكر الإسلامي في اليمن**، ط1 ، ص379.

2 - العليلي، **شرح الوافية نظم الكافية**، ط1، ص 28.

3- الجنابي، طارق عبدون، **ابن الحاجب النحوي**، ط1، ص 66.

4- الحبشي، عبد الله، **مصادر الفكر الإسلامي في اليمن**، ط1، ص98.

5- الهلالي، هادي، **نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها**، ط1، ص325.

إلى تحقيق كافية ابن الحاجب)، الذي يدل على أنه ذو ثقافة واسعة، فالكتاب مزيج من ثقافات شتى، إسلامية وعربية، إلى جانب المنطق والأصول، يدل على هذا تنوع مصادره. والمطَّلِعُ على شرحه يدرك مدى تبحره في علم النحو، ومعرفته في علم المنطق، وتفوقه في الجدل، مما يشير إلى أنه حَذَقَ علوم عصره وتوسع فيها. ومن الواضح أن الرَّصَّاص بصري المذهب إذ أنه يترسم خطى أهل البصرة، ويكثر من نقل آرائهم ويرجحها، ولا يخالفهم إلا في أقل القليل، حيث جرى وراء الكوفيين في كتابه مرة واحدة ووافق ابن الحاجب في مخالفة البصريين مرة واحدة[1]، ولم تذكر الكتب شيوخه إلا شيخاً واحداً هو علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين، من أولاد الإمام يحيى بن الحسين، وكان إماماً محقِّقاً يتولى التدريس لطلابه في الأمهات الست[2]، وكان شديد الحرص على نشر المذهب الزيدي، وإليه يعود سبب تأليف كتاب (العواصم) للإمام محمد ابن إبراهيم الوزير، توفي سنة (837هـ)، وقد تلقَّى عليه الرَّصَّاص جميع علومه ولم تذكر الكتب أحداً من تلاميذه. وللرصاص منهج وخصائص بنى عليها جميع موضوعات كتابه، ومن ذلك:

1. دقة النظر في تتبع المسائل النحوية ودرجة وضوحها في الشروحات الأخرى للكافية.
2. إذا رجح رأياً فإنه يعلل سبب الترجيح.
3. يشرح الرصاص معنى بعض المفردات الغامضة.
4. يثير الأساليب المنطقية.
5. يحلل الموضوعات المعقدة بعبارة سهلة.
6. يعقب على الآراء إما بالترجيح أو التصحيح أو النقد والاعتراض.

المبحث الأول: موقف الرصاص من آراء سيبويه والأخفش الأوسط والمبرد في الأسماء الستة.

المطلب الأول: إعراب الأسماء الستة بالحروف والحركات.

الحروف الستة هي: أبوك، وأخوك، وحموكِ، وهنوك[3]، وفوك، وذو مال.

قال ابن الحاجب: "[إعراب] (أبوك)، و(أخوك)، و(حموكِ)، و(هنوك)، و(فوك)، و(ذو مال)، مضافةٌ إلى غير ياء المتكلم، بالواو، والألف، والياء"[4].

قال الرصاص في شرح كلامه: "يعني أن هذه الأسماء الستة – ولا سابع لها – ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، فتقول: (هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك)، وكذلك البواقي. وإنَّما أعربت هذه الأسماء والمثنى والمجموع بالحروف، وكان القياس الإعراب بالحركات؛ لأنها أخصر؛ لأنها لما تَكَثَّرَتْ جُعِلَ إعرابُهَا أكثر من إعراب المفرد"[5].

1- الحبشي، عبد الله محمد، **مصادر الفكر الإسلامي في اليمن**، ص22،379.

2- الأمهات الست: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن الترمذي، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه.

3 - في اللسان، مادة (هنا): هن المرأة: فرجها.

4 - ابن الحاجب، **الكافية في علم النحو**، ط1، ص12.

5- الرصاص، **منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب**، ط1، 149/1.

وعلل الرصاص تكثر هذه الأسماء بأنها كلها أمور نسبية؛ فالأب يستلزم الابن، وكذلك الأخ والحم، وسائرها تستلزم غيرها، فهي مُتَكَثِّرَةٌ في المعنى، فأشبهت المثنى والمجموع لذلك أعربت بالحروف [1].

وأضاف الرصاص بقوله: "فإنْ قيل فالأم تستلزم الولد، وكذلك العم والخال يستلزمان غيرهما. قلنا: إن هذه الستة تكثرت، وأواخرها حروف تقبل الإعراب، فاسْتُغْنِي بأواخرها وجعلت إعراباً، بخلاف ما ذكرتم من الأم والعم ونحوهما" [2].

وأيد الرصاص رأي محققي البصريين في قولهم: إن هذه الحروف في أواخرها حروف إعراب (لامات الكلمة)، ودلائل إعراب اسْتُغْنِيَ بها عن الإعراب [3]. واختلف في إعراب هذه الأسماء بالحروف: فذهب ابن جني [4]، وابن مالك [5]، وابن هشام [6]، والحريري [7]، وأبو الحسن الأخفش في أحد قوليه إلى أنها حروف إعراب. وذهب الأخفش في القول الثاني إلى أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائلُ الإعرابِ، كالواو والألف والياء في التثنية والجمع وليست بلام الفعل [8]، وذكره حسن عباس في النحو الوافي [9].

قال الأنباري في كتابه الإنصاف: "أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وحجتهم بذلك أن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى وهو الفَصْل وإزالة اللَّبْسِ، والفَرْقُ بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد؛ فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين، لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة أن يجمع بينهما في كلمة واحدة" [10].

وأما حجة الكوفيّون بأن الأسماء الستة المعتلّة مُعْرَبَة من مكانين، أي: أنَّها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وبالحروف أيضاً، وأن هذه الحركات– التي هي الضمة والفتحة والكسرة– تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الإفراد، نحو قولك: هذا أبٌ لك، ورأيت أباً لك، ومررت بأبٍ لك، وما أشبه ذلك، والأصل فيه أبوٌ، فاستثقلوا الإعراب على الواو، فأوقَعُوه على الباء وأسقطوا الواو؛ فدلّ على أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجر.

---

1 – الرصاص، **منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب**، ص151.

2– الرصاص، **منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب**، ص152.

3 – الرصاص، **منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب**، 150/1.

4– ابن جني، **اللمع في العربية**، ص18.

5 – ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، ط1، 43/1.

6– ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ط1، 64/1و65.

7– الحريري، **ملحة الإعراب**، ط1، ص15–16.

8– (حاشية) **أوضح المسالك**، 64/1.

9– حسن، عباس، **النحو الوافي**، ط15، (القاهرة، دار المعارف، د.ت)، 108/1و109.

10– الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ط1، 17/1.

ويرى الأنباري فساد هذا الاستدلال عند البصريين، والكوفيين، وحجته بذلك أن الإعراب في الأصل إنما دخل للفَصْل بين المعاني بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية فلو جوَّزنا أن يُجْمَع في اسم واحد إعرابان مختلفان لأدَّى ذلك إلى التناقض؛ لأن كل واحد من الإعرابين يدلُّ على نقيض ما يدلُّ عليه الآخر.

وضَعَّف الرصاص استدال الكوفيين، بقوله: "وفيه نظر؛ لأن في أحدهما غُنْيَةً ولم يعهدْ لمثله، (ويحتاج إلى عاملين وليس به إلا عامل واحد)" [1]. وكذلك ضعف قول المازني[2]: إنَّها معربة بالحركات، والحروف إشباع من الحركات التي قبلها، بقوله:" وفيه نظر؛ لأن الإشباع إنَّما يكون في ضرورة الشعر"[3].

قال سيبويه: إن الأسماء الستة تعرب بحركات مقدرة على الحروف، وذلك قولك في أب أبويٌ، وفي أخٍ: أخويٌ، وفي حمٍ: حمويٌ، ولا يجوز إلا ذا، من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية، ولا في الجمع بالتاء؛ فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة أن تخرج الأصل، إذ كانت تقوى على الرد فيما لا يخرج لامه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء، فإذا رد في الأضعف في شيءٍ كان في الأقوى أرد. واعلم أنَّ من العرب من يقول: هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك، ويقول: هنوان فيجريه مجرى الأب. فمن فعل ذا قال: هنواتٌ، يردُّه في التثنية والجمع بالتاء، وسنةٌ وسنوات، وضعة وهو نبتٌ ويقول: ضعواتٌ، فإذا أضفت قلت: سنويٌّ وهنويٌ"[4].

ويرى الأنباري فساد رأي من قال: أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائلُ الإعرابِ، كالواو والألف والياء في التثنية والجمع، وليست بلام الفعل بقوله:"وهذا القول فساد؛ لأنّا نقول: لا يخلو أن تكون هذه الأحرفُ دلائلَ الإعراب في الكلمة أو في غيرها؛ فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة فوجَبَ أن يكون الإعراب فيها؛ لأنها آخر الكلمة، فيئُول هذا القول إلى قول الأكثرين، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فيؤدي إلى أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهب هذا القائل أنها مبنية"[5]، فالأنباري يرى فساد هذا المذهب الذي يقول بأن الواو والألف والياء في التثنية والجمع ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب.

وذكر السيوطي أن في إعراب الأسماء الستة مذاهب؛ أحدها –وهو المشهور– أن الإعراب بالحروف نيابة عن الحركات، وهذا ما ذهب إليه قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين. والثَّانِي هو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام من المتأخرين أنَّها معربة بحركات مقدرة

1- الرصاص، **منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب**، 150/1.

2- هذا القول لأبي عثمان المازني، انظر: **الإنصاف**، 17/1.

3- الرصاص، (**1441هـ/2020م**.

4- سيبويه، **الكتاب**، ط3، 359/3.

5- الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، 20/1.

في الحروف، وأنَّها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت قام أبُوك فأصله أبْوُك، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل أبُوُك، ثُمَّ استثقلت الضمة على الواو فحذفت. وإذا قلت رأيت أباك فأصله أبَوَك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً[1].

وذكر ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك أن المشهور إعراب الأسماء الستة بالحروف؛ فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، كما أشار إليه ابن مالك.

ويرجح ابن عقيل أنها معربة بحركات مقدّرة على الواو والألف والياء؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء[2].

وأشار محمد محي الدين محقق شرح ابن عقيل [3] أن هذه المسألة فيها أقوال كثيرة، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة؛

1- القول الأول: أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وهذا رأي جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه، وهو الذي ذكره ابن مالك، ومال إليه.

2- والقول الثاني: أنها معربة من مكان واحد، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فإذا قلت «جاء أبوك» فأبوك: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وهذا مذهب سيبويه، وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح، ورجحه الناظم في كتابه التسهيل، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذي تقدم ذكره كما ذكر محقق شرح ابن عقيل. قال أتباع سيبويه: "إن الأصل في الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة، فيجب المصير إليه".

3- والقول الثالث: قول جمهور الكوفيين، وحاصله أنها معربة من مكانين، قالوا: إن الحركات تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال إفرادها: أي قطعها عن الإضافة، فتقول: هذا أب لك وقد رأيت أخاً لك، ومررت بحم، فإذا قلت في حال الإضافة، «هذا أبوك» فالضمة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد، فوجب أن تكون علامة إعراب؛ لأن الحركة التي تكون علامة إعراب للمفرد في حالة إفراده هي بعينها التي تكون علامة لإعرابه في حال إضافته، ألا ترى أنك تقول «هذا غلام، فإذا قلت «هذا غلامك» لم يتغير الحال؟ فكذا هنا. وكذا الواو والألف والياء بعد هذه الحركات في حال إضافة الأسماء الستة تجري مجرى الحركات في

1- السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 136/1.

2- ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط20، 44/1.

3- حاشية ابن عقيل، ط20، 44/1.

كونها إعراباً، بدليل أنها تتغير في حال الرفع [1].

ويظهر مما سبق أن الرصاص اعتمد قول ابن الحاجب ومذهب الأنباري بأن علامات الإعراب هي الحروف نفسها، مخالفاً بذلك قول سيبويه في الإعراب بالحركات المقدرة على الحروف، والأخفش في قوله الثاني، ومخالفاً كذلك القول بأن هذه الحروف هي إشباع للحركات.

والظاهر أن الرصاص رأى التكلف الواضح في الأقوال الأخرى، بأن الإعراب بالحركات، فاختلاف الحروف في الأسماء الستة بحسب الحالات الإعرابية أكبر دليل على أن هذه الحروف هي نفسها علامات إعراب، ولها نظير في الكلام العربي؛ فجمع المذكر السالم، والمثنى كلاهما معربان بالحروف، والدليل اختلاف حروف الإعراب باختلاف المواقع.

وعليه فرأي الرصاص في هذه المسألة يتوافق مع القول المشهور في هذه المسألة، مع جلالة من قال بالأقوال الأخرى من النحويين المتقدمين.

المناقشة والتحليل:

اختلف في إعراب هذه الأسماء بالحروف؛ فذهب ابن جني [2]، وابن مالك [3]، وابن هشام [4]، والحريري [5]، وأبو الحسن الأخفش في أحد قوليه إلى أنها حروف إعراب. وذهب في قوله الثاني إلى أنها ليست حروف إعراب، بل دلائلُ إعرابٍ، مثل: الواو والألف والياء في التثنية والجمع وليست لام الفعل [6]، وذكره حسن عباس في النحو الوافي [7].

أما البصريون فذهبوا إلى أن الأسماء الستة تعرب من مكان واحد، وحروف الإعراب هي الواو والألف والياء، الإعراب، وحجتهم أن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى وهو الفَصْل وإزالة اللَّبْسِ [8].

وأما حجة الكوفيّين بأن الأسماء الستة المعتلّة مُعْرَبَة من مكانين، أي: أنَّها معربة بالحركات التي قبل الحروف، كالضمة والفتحة والكسرة، وهي إعراب للأسماء الستة في حال الإفراد، ونظراً لثقل الإعراب على الواو أسقطوا الواو، وأوقَعُوا الإعراب على الباء؛ فالضمة والواو علامة الرفع، والفتحة والألف علامة النصب، والكسرة والياء علامة الجر. ويرى الأنباري فساد هذا الاستدلال عند البصريين

1- انظر حاشية شرح ابن عقيل، **ألفية ابن مالك**، 44/1.

2- ابن جني، **اللمع في العربية**، ص18.

3 - ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، ط1، ج1 ص43.

4- ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ط1، ج1 ص64-65.

5- الحريري، **ملحة الإعراب**، ط1، ص15-16.

6- ابن هشام، أوضح **المسالك**، ط1، ج1 ص64.

7- حسن، عباس، **النحو الوافي**، ط15، ج1 ص 108-109.

8- الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ط1، ج1 ص17.

والكوفيين، وحجته بذلك أن الأصل في الإعراب هو الفصل بين المعاني، كالفاعلية والمفعولية، فلو جوز الجمع بين إعرابين مختلفين في الاسم سيؤدي ذلك إلى التناقض؛ لأن كل إعراب من الإعرابين يدلُّ على نقيض ما يدلُّ عليه الآخر. وضَعَّف الرصاص استدال الكوفيين، بقوله: "وفيه نظر؛ لأن في أحدهما غُنْيَةً ولم يعهدْ لمثله، (ويحتاج إلى عاملين وليس به إلا عامل واحد)"[1].

وكذلك ضعف قول المازني [2]: إنَّها معربة بالحركات، والحروف إشباع من الحركات التي قبلها، بقوله: "وفيه نظر؛ لأن الإشباع إنَّما يكون في ضرورة الشعر"[3].

قال سيبويه: "إن الأسماء الستة تعرب بحركات مقدرة على الحروف، وذلك قولك في أب أبويٌ، وفي أخٍ: أخويٌ، وفي حمٍ: حمويٌ، ولا يجوز إلا ذا، من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لأماتهن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية، ولا في الجمع بالتاء"[4].

وعارض الأنباري رأي من قال: أن الواو والألف والياء دلائلُ إعراب كالتثنية والجمع، وإنها ليست حروف إعراب وليست بلام الفعل بقوله: "وهذا القول فاسد؛ لأنّا نقول: لا يخلو أن تكون هذه الأحرفُ دلائلَ الإعراب في الكلمة أو في غيرها؛ فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة فوجَبَ أن يكون الإعراب فيها؛ لأنها آخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى قول الأكثرين، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فيؤدي إلى أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهب هذا القائل إنها مبنية.

وذكر السيوطي أن الأسماء الستة في إعرابها مذاهب؛ المشهور منها الإعراب بالحروف نيابة عن الحركات، وهذا مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين.

أما سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، يرون أنَّها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنَّها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام من المتأخرين [5].

وذكر ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك أن المشهور إعراب الأسماء الستة بالحروف؛ فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، كما أشار إليه ابن مالك.

ويرجح ابن عقيل أنها معربة بحركات مقدّرة على الواو والألف والياء؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو،

1- الرصاص، **منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب**، ط1، ج1 ص150.

2- هذا القول لأبي عثمان المازني، انظر: **الإنصاف**، ج1 ص17.

3- الرصاص، **منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب**، ط1، ج1 ص150.

4- سيبويه، **الكتاب**، ط3، ج3 ص359.

5- السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج1 ص136.

والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء [1].

ويظهر مما سبق أن الرصاص اعتمد قول ابن الحاجب ومذهب الأنباري بأن علامات الإعراب هي الحروف نفسها، مخالفاً بذلك قول سيبويه في الإعراب بالحركات المقدرة على الحروف، والأخفش في قوله الثاني، ومخالفاً كذلك القول بأن هذه الحروف هي إشباع للحركات.

والظاهر أن الرصاص رأى التكلف الواضح في الأقوال الأخرى، بأن الإعراب بالحركات. فاختلاف الحروف في الأسماء الستة بحسب الحالات الإعرابية أكبر دليل على أن هذه الحروف هي نفسها علامات إعراب، ولها نظير في الكلام العربي؛ فجمع المذكر السالم والمثنى كلاهما معرب بالحروف، والدليل اختلاف حروف الإعراب باختلاف المواقع. وعليه فرأي الرصاص في هذه المسألة يتوافق مع القول المشهور في هذه المسألة، مع جلالة من قال بالأقوال الأخرى من النحويين المتقدمين.

الترجيح:

يرجح الباحث، في هذه المسألة، ما ذهب إليه ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك، أن المشهور إعراب الأسماء الستة بالحروف؛ فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، كما أشار إليه ابن مالك. وأنها معربة بحركات مقدّرة على الواو والألف والياء؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء.

المطلب الثاني: إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم.

قال ابن الحاجب: "مضافة إلى غير ياء المتكلم"[2].

ذكر الرصاص في شرحه لكلام ابن الحاجب: "وإنَّما قال الشيخ [3]: (مضافة إلى غير ياء المتكلم)؛ لأنها لو لم تكن مضافة لكانت معربة بالحركات، نحو: هذا أبٌ، ورأيت أباً، ومررت بأبٍ، وكذلك سائرها، وإن كانت مضافة إلى ياء المتكلم كانت معربة بالحركات المقدرة، تقول: هذا أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي"[4].

وأضاف الرصاص أنه كان يجب على الشيخ (ابن الحاجب) أن يقول: غير مصغرة ولا مكسرة؛ لأنها إذا صُغِّرَتْ أو جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة، تقول: هذا أُبَيُّهُ ورأيت أُبَيُّهُ وهؤلاء آباؤُهُ ورأيت آباءَهُ ومررت بآبائِهِ [5].

قال ابن يعيش في شرح المفصل:" وحكمُها إذا أضيفت إلى ياء النفس ألاّ يعاد المحذوفُ، بل تُبقَى

1- ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط20، ج1 ص44.

2- الرصاص، **منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب**، 149/1.

3 - إذا قال الرصاص: "قال الشيخ" فإنه يعني ابن الحاجب.

4 - الرصاص، (**1441هـ/2020م**)، 152/1.

5 - الرصاص، (**1441هـ/2020م**)، **مرجع سابق**، 152/1.

على حالها محذوفةَ اللام كما لو لم تُضِفْها، فتقول: "هذا أخِي، وأبِي، وحَمِي"، و"رأيت أخي، وأبي، وحمي"، و"مررت بأخي، وأبي، وحِمي"، كما تقول: "هذا أَخٌ، وأَبٌ، وحَمٌ"، و"رأيت أَخًا، وأَبًا، وحَمًا" و"مررت بأخ، وأبٍ، وحَم". تحذف لاماتها في الإضافة إلى ياء النفس كما تحذفها في الإفراد. وإنما لم تُعِدْ لاماتِها في الإضافة إلى ياء النفس، كما تُعيدها إذا أضفتَها إلى غير ياء النفس في قولك: "أَخو زيدٍ" و"أَخُوكَ"؛ لأن حذفَ لاماتِ هذه الأسماء في حالِ الإفراد، إنّما كان لضرب من التخفيف على غير قياس، وإنّما أُعِيدَتْ حين أريد إعرابُها بالحروف للمعنى الذي ذكرناه، فكان إعادةُ ما هو منها أَوْلى من اجتلابِ حرفٍ غريبٍ أجنبيّ. وأما إذا أضيفت إلى ياء النفس، فلا يظهَر فيها الإعرابُ؛ لأنه موضعٌ يلزمُه الإعلالُ بالقلب، وقد استمر فيه الحذف، فأمضي ذلك فيه، ولم يُرَدّ إليه ما كان يلزمُه من الإعلال. وقد أجاز المبرد رَد اللام إذا أضيفت إلى ياء النفس، كإعادتها إذا أضيفت إلى غيرها، فيقول: "هذا أخِي، وأبي"[1].

وذكر عباس حسن في النحو الوافي، أن الرأي الفصيح الذي يحسن الاقتصار عليه هو إضافتها بحالتها الحاضرة، دون إرجاع لامها المحذوفة، أي: دون إرجاع حرفها الأخير؛ وهو "الواو المحذوفة" إذ الشائع أن أصل أبو، أخو، حمو، هنو، فوه. والميم زائدتان في "فم" وفي "فوه" ...فإذا أضيفت تلك الأسماء– وهي مناداة، أو غير مناداة– أعربت على حسب حاجة الجملة، وكسر حرفها الأخير الحالي لمناسبة الياء؛ فتقول: يا أبي، يا أخي، يا حمي، يا هني، يا في، ويصح في هذه: يا فمي. أما "ذو" التي تعرب إعراب الأسماء الخمسة فلا تضاف لضمير المتكلم"[2].

وذكر أبو الفدا، في كتاب الكناش في فني النحو الصرف: إنه إذا أضيفت الأسماء الخمسة إلى المتكلم، قيل: أبي، وأخي، وحمي، وهني، وفي، وأن المبرّد أجاز أخيّ وأبيّ بتشديد الياء، لأنه ردّ المحذوف من أخ وأب فصار: أخوي وأبوي، واستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلّم واستشهد "المبرّد" بقول الشاعر:

... ... **وأبيّ مالك ذو المجاز بدار** [3]

وردوه بأنّ أخيّ وأبيّ بالتشديد جمع سلامة، وأصله: أخون وأبون، فحذفت النون للإضافة وقلبت واو الجمع ياء وأدغمت في ياء المتكلّم على القياس، كما فعلوا في مسلميّ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

ضربت أخيك ضربة لا جبان ... ضربت بمثلها قدما أبيكا[4].

---

1 – ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، 214/2.

2 – حسن، عباس، **النحو الوافي**، ط15، 67/4.

3 – هذا عجز بيت لمؤرج السلمي (من شعراء الدولة الأموية)، وصدره: قدر أحلّك ذا المجاز وقد أرى...

4 – ذكر صاحب حماة أنه لم يهتد إلى تخريج البيت.

وأما "ذو" فإنّها لا تضاف إلى مضمر ولا تقطع عن الإضافة، وإنّما لم تضف ذو إلى المضمر، لأنّها جعلت وصلة إلى الوصف باسم الجنس [1].

وقد ظهر مما سبق أن الرصاص لم يشر إلى رأي المبرّد في تجويزه أخيّ وأبيّ بتشديد الياء، وردّ المحذوف من أخ وأب إلى أخوي وأبوي، والظاهر أنه أعرض عن قول المبرد لضعفه وعدم وجاهته كما وضحه أبو الفدا.

وعليه نلاحظ هنا أن الرصاص لم يفصّل هذا القول كثيراً، ويظهر أن وضوح الكلام فيه جعله يعرض عن الإطالة فيه، وعن إيراد الأقوال الأخرى والرد عليها، والله أعلم.

المناقشة والتحليل:

قال ابن يعيش في شرح المفصل: "وحكمُها إذا أضيفت إلى ياء النفس ألَّا يعاد المحذوفُ، بل تُبقَى على حالها محذوفةَ اللام كما لو لم تُضِفْها، فتقول: "هذا أخِي، وأبِي، وحَمِي"، و"رأيت أخي، وأبي، وحمي"، و"مررت بأخي، وأبي، وحِمي"، كما تقول: "هذا أَخٌ، وأَبٌ، وحَمٌ"، و"رأيت أَخًا، وأَبًا، وحَمًا" و"مررت بأخ، وأبٍ، وحَم". تحذف لاماتها في الإضافة إلى ياء النفس كما تحذفها في الإفراد. وإنما لم تُعِدْ لاماتها في الإضافة إلى ياء النفس، كما تُعيدها إذا أضفتَها إلى غير ياء النفس في قولك: "أَخو زيدٍ" و"أخوك"؛ لأن حذفَ لامات هذه الأسماء في حالِ الإفراد، إنّما كان لضرب من التخفيف على غير قياس، وإنّما أُعِيدَتْ حين أريد إعرابُها بالحروف للمعنى الذي ذكرناه، فكان إعادةُ ما هو منها أَوْلى من اجتلابِ حرفٍ غريبٍ أجنبي. وأما إذا أضيفت إلى ياء النفس، فلا يظهَر فيها الإعرابُ؛ لأنه موضعٌ يلزمُه الإعلالُ بالقلب، وقد استمر فيه الحذف، فأمضي ذلك فيه، ولم يُردّ إليه ما كان يلزمُه من الإعلال. وقد أجاز المبرد رَد اللام إذا أضيفت إلى ياء النفس، كإعادتها إذا أضيفت إلى غيرها، فيقول: "هذا أخي، وأبي"[2].

وذكر عباس حسن في النحو الوافي، أن الأفضل في إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم، أن تضاف بحالها الحاضر، دون إرجاع لامها المحذوفة، أي: "الواو" فإذا أضيفت وهي مناداة أو غير مناداة، فأنها تعرب حسب الجملة، ويكسر حرفها الأخير الحالي لمناسبة الياء، أما " ذو" التي تعرب إعراب الأسماء الستة، فيرى إنها لا تضاف إلى الضمير [3].

وذكر أبو الفدا في كتاب الكناش في فني النحو الصرف: إنه في حال إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم، يقال: أبي، وأخي، وأن المبرّد أجاز أخيّ وأبيّ بتشديد الياء، لأنه ردّ المحذوف من أخ وأب فصار: أخوي وأبوي، واستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما

---

1 – صاحب حماة، **الكناش في فني النحو والصرف**، 220/1.

2 – ابن **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، ج2 ص214.

3 – حسن، **النحو الوافي**، ط15، ج4 ص67.

بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلّم واستشهد "المبرّد" بقول الشاعر:

... ... **وأبيَّ مالَكَ**

ذو المَجازِ بدارِ [1]

"وقوله وأبيّ: بتشديد الياء مفرد ردّت لامه في الإضافة إلى الياء فيكون أصله (أبوي) قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وأبدلت ضمة الباء كسرة، لئلا تعود الواو، وهذا ما ذهب إليه المبرد".

وأضاف أبو الفداء، أن أخيّ وأبيّ بالتشديد جمع سلامة، وأصله: أخون وأبون، فحذفت النون للإضافة وقلبت واو الجمع ياء وأدغمت في ياء المتكلّم على القياس، كما فعلوا في مسلميّ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

ضَرَبْتُ أخِيكَ ضربةٌ لا جَبَانِ ... ضَرَبْتُ بمثْلِهَا قَدَما أبيكا[2].

وأما "ذو" فإنّها لا تضاف إلى مضمر ولا تقطع عن الإضافة، وإنّما لم تضف ذو إلى المضمر، لأنّها جعلت وصلة إلى الوصف باسم الجنس [3].

وقد ظهر مما سبق أن الرصاص لم يشر إلى رأي المبرّد في إجازته أخيّ وأبيّ بتشديد الياء، وردّ المحذوف من أخ وأب إلى أخوي وأبوي، والظاهر أنه أعرض عن قول المبرد لضعفه وعدم وجاهته كما وضحه أبو الفدا.

وعليه نلاحظ هنا أن الرصاص لم يفصّل هذا القول كثيراً، ويظهر أن وضوح الكلام فيه جعله يعرض عن الإطالة، وعن إيراد الأقوال الأخرى والرد عليها، والله أعلم.

الترجيح:

يرجح الباحث مذهب المبرد وأبو الفدا وذلك برد المحذوف من أخ وأب فصار: أخوي وأبوي، فلما استثقلت الكسرة على الواو حذفت الكسرة فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو والياء، وأدغمت في ياء المتكلم. وهذا الرأي يقبله المنطق النحوي، ناهيك عن أنه لعالمين من علماء النحو البارزين.

المبحث الثاني: موقف الرصاص من آراء سيبويه والأخفش الأوسط والمبرد في الممنوع من الصرف، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: القول في صرف العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط.

---

1 – عجز بيت على البحر الكامل، لمؤرج السلمي، **معجم الشواهد الشعرية** (ص 131)، ومعجم ما استعجم ص635؛ ولسان العرب 653/11؛ وخزانة الأدب 467/4؛ وغيره.

2 – ذكر صاحب حماة وغيره من النحاة أنه لم يهتد أحد إلى تخريج البيت.

3 – صاحب حماة، إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، **الكناش في فني النحو والصرف**، تحقيق رياض بن حسن الخوام، (بيروت: المكتبة العصرية، 1425هـ/2004م)، ج220/1.

يجوز صرف العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط في بعض الأحوال، وكذلك عدم صرفه في أحوال أخرى، وذلك لوجود أسباب تمنع صرفه وأسباب أخرى يجوز فيها صرفه، وهي أن يكون الاسم عَلَماً لمؤنث خالي من التاء وليس أعجميّاً، ولا منقولاً من مذكر إلى مؤنث احترازاً من حالات الوجوب. وبعد ذلك يشترط في جواز منع الاسم من الصرف أن يكون ثلاثياً ساكن الوسط نحو: (هند)، و(دعد)، فيجوز منع الصرف لوجود علتي العلمية والتأنيث وكذلك الصرف للخفة بسكون الوسط.

فال ابن الحاجب: "الزيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة"[1]. قال الرصاص: في شرحه لكلامه [2] "لأنه لو كان ثلاثياً ساكن الوسط نحو (هند) صار خفيفاً على ألسنتهم، ومنع صرفه للثقل فقاومت "خفته" إحدى العلتين، فبقي على سبب واحد فصرف، ومن منعه من الصرف لم ينظر إلى خفته، ولذلك قال الشيخ [3]، فهند يجوز صرفه، ولك منعه أيضّاً، كقول الشاعر:

لم تَتَلَفّعْ بفضل مِئْزِرِها .... دعدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ بالعُلَبِ [4]

البيت من شواهد الممنوع من الصرف على بحر المنسرح، **والشاهد في قوله** (دعد – دعد) فقد صرف (دعد) الأولى ومنع الصرف في (دعد) الثانية، وهذا دليل على أن المؤنث الثلاثي ساكن الوسط يجوز فيه الصرف والمنع.

وفي هذه المسألة يظهر موافقة الرصاص لما ذهب إليه ابن الحاجب، ولم يشر إلى رأي سيبويه، وابن يعيش، وهذا ممكن أن يكون إما الموافقة وإهمال الإشارة إلى آرائهما، أو عدم الموافقة.

المناقشة والتحليل:

اشترط النحويون في الاسم الجائز المنع والصرف أن يكون ثلاثياً ساكن الوسط، عَلَماً لمؤنث لم تتصل به تاء التأنيث وليس أعجميّاً ولا منقولاً من مذكر إلى مؤنث، وذلك احترازاً من حالات الوجوب. نحو: "هند"، و"دعد" فمن منع الصرف نظر إلى وجود علتي المنع وهما العلمية والتأنيث، ومن صرف نظر إلى الخفة بسكون الوسط، والاسم إنما يمنع من الصرف أساساً للثقل الذي يقربه إلى الفعل، فلما خف ثقله بسكون الوسط قل شبهه بالفعل فصرف

1 – الرصاص، **منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب**، ط1، ج1 ص171.

2 – المرجع السابق، ص171..

3 – حينما يقول الرصاص "الشيخ" فإنه يعني شيخه ابن الحاجب.

4 – البيت من المنسرح وينسب إلى شاعرين هما: جرير بن عطية الخطفي، (الشعر والشعراء، ص230)، وعبيدالله بن قيس الرقيات، (طبقات الشعراء، ص186).

تبعاً لذلك. وقال بهذا الرأي كل من سيبويه [1]، وابن يعيش [2]، كقول الشاعر:

لَم تَتَلَفَّع بِفَضلِ مِئزَرِها ... دَعدٌ وَلَم تُسقَ دَعدُ في العُلبِ [3]

فصرف (دعد الأولى) ولم يصرف (دعد الثانية)، والشاهد هو صرف (دعد) ومنعه وذلك لسكون الحرف الوسط مع كونه ثلاثياً.

الترجيح:

مما سبق يظهر موافقة الرصاص لمذهب سيبويه، وابن يعيش، بأن المؤنث السالم يجوز فيه المنع والصرف إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط، مثل (دعد، هند)، لذلك يرى الباحث ترجيح هذا الرأي.

المطلب الثاني: القول في تحقيق العدل في (جُمَعُ)

قال ابن الحاجب: "فالعدل خروجه عن صيغته الأصلية"[4]، وقال الرصاص في شرحه: "أي: خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى، أما (جُمَعُ) فتحقيق العدل فيه: أنه جمعٌ (جمعاء)، وقياس (جمعاء) أن يجمع على (جُمْع) ساكن الوسط (كحمراء) و(حُمر)، (فجُمَعُ) متحرك الوسط معدول به عن (جُمْعٍ) ساكن الوسط عند (الأخفش)"[5].

وفي هذه المسألة يوافق الرصاص، الأخفش، على أن (جُمَعُ) متحرك الوسط ومعدول به عن (جُمْع) ساكن الوسط، ولم يشر إلى الخلاف بين النحاة في تحقيق العدل في المسألة. وذهب السيوطي إلى أن جمع وكتع وبصع وبتع جمعُ جَمْعَاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء ممنوع من الصرف للعدل والعلمية.

فإذا كان مذكرها أفعل ومؤنثها فعلاء فقياسها أن تجمع على فَعْلَ بسكون العين كما يجمع أَحْمَر وحمراء على حمر. أما في حال كونها اسمًا وليس صفة فقياسها الجمع على فعالي كصحاري ويقال جماعي وكتاعي إلى آخره. فإن كان مذكرها يجمع بالواو والنون فقياسها الجمع على فعلاوات، لأن قياس كل ما جمع مذكره بالواو والنون فالمؤنث يجمع بالألف والتاء [6].

---

1 – سيبويه، **الكتاب**، ط3، ج2 ص 22.

2 – ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 1 ص70.

3 – سيبويه، **الكتاب**، ط3، ج2 ص 22)، ديوان جرير (82)، شرح المفصل (70/1)، الكامل (314/1).

4 – ابن الحاجب، **الكافية في علم النحو**، ط1، ج1 ص12.

5– الرصاص، **منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب**، ط1، ج1 ص163.

6 – السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، د.ط، ج1 ص105.

وقي ذلك ذهب النحاة إلى ثلاثة مذاهب. فقال الأخفش والسيرافي وابن عصفور: إنها معدولة عن فَعْلَ. وأضاف ابن عصفور أن العدل عن فعالي لم يثبت في موضع من المواضع والعدل عن فَعْلَ إلى فُعْل ثبت.

وقيل: ثلاث درع جمع درعاء والقياس درعا وقيل: إنها معدولة عن فعالي. وقال آخرون: إنها معدولة عن فعلاوات. قال ابْن مَالك في ألفيته:

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ ... إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ[1].

وذكر ابن عقيل في شرحه أنه يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها وللعدل.

وذلك في ثلاثة مواضع. أي: ألفاظ التوكيد التي تكون على وزن فَعْلَ فإنها تمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل، نحو جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع ومررت بالنساء جمع والأصل جمعاوات لأن مفردها جمعاء، فعدل عن جمعاوات إلى جمع وهو معرف بالإضافة المقدرة أي جمعهن فأشبه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرف وليس في اللفظ ما يعرفه.

كذلك العلم المعدول إلى فعل كعمر، منع من الصرف للعلمية والعدل. بالإضافة إلى "سحر" إذا أريد يوم بعين نحو جئتك يوم السبت فيمنع من الصرف للعدل وشبه العلمية، والسبب أنه معدول عن السحر لأنه معرفة والأصل في التعريف أن يكون بأل، فعدل به عن ذلك وصار تعريفه كتعريف العلمية من جهة أنه لم يلفظ معه بمعرف[2].

ويرى أبو حيان: أنها معدولة عن الألف واللام؛ لأن مذكرها جمع بالواو والنون، فقالوا أجمعون كما قالوا الأخسرون، فقياسه أنه إذا جمع كان معرفاً بالألف واللام فعدلوا به عما كان يستحقه من التعريف، وهذا يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه أيضاً ممنوع الصرف لوجود العدل المذكور فيه وتكون الياء فيه علامة الجر على أنها نائبة قلت وَهَذَا يَقْتَضِي أَن يكون جمع الْمُذكر فِيهِ أَيْضًا مَمْنُوع الصّرْف لوُجُود الْعدْل الْمَذْكُور فِيهِ وَتَكون الْيَاء فِيه عن الفتحة وهو غريب، أما العلمية فذهب قوم إلى أن ألفاظ التوكيد أعلام بمعنى الإحاطة واستدلوا لذلك بجمعهم مذكرها بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما إلا العلم[3].

المناقشة والتحليل:

1 – ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط1، ج3 ص337.

2 – المرجع السابق، ج3 ص337

3 – أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، ج2 ص868.

العدل في الممنوع من الصرف هو مصدر عدلَ يعدِلُ، والمتتبع لهذا الجذر في معاجم اللغة يجد أن له عدة معان ومن ذلك: "الإقساط" وهو نقيض الجور[1]، قال تعالى: {فَأَصلِحُواْ بَينَهُمَا بِٱلعَدلِ وَأَقسِطُواْ}[2] ويقال: العدل ما قام في النفوس أنه مستقيم[3]. والعدلُ من الناس: الَمرضِي قولُه وحكمه، يقال رجلٌ عدلٌ أي رضا ومقنع في الشهادة[4]، قال تعالى: {وَأَشهِدُواْ ذَوَي عَدل مِّنكُم وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ}[5]. وقد اختلف النُّحاة في تعريف العدل اصطلاحاً، غير أن أقوالهم لم تخرج عن معنى التغيير أو التحويل في بناء اللفظ، وصرفه إلى لفظ آخر. **قال ابن السراج:** "ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويغير بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى وإما أن يسمى به[6]. وهو بذلك على خلاف جمهور النحاة، الذين ذهبوا إلى اشتراط بقاء المعنى الأصلي بعد العدل، باستثناء ابن الحاجب وأبو الفداء، فإنهما يشترطان أن يكون العدل في المعنى[7].

قال الأصفهاني: "ولو كان العدل عن المعنى صحيحًا لكان المعنى في عمر غير المعنى في عامر، والمعنى في زفر غير المعنى في زافر، وفي كون المعنى بعمر المعنى بعامر دليل على أن العدل إنما يكون في اللفظ دون المعنى"[8].

قال ابن جني في تعريفه: "معنى العدل أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر، نحو: عمر وأنت تريد عامراً، فيكون عمر بذلك دالاً على شيئين، وهما: لفظ عامر ومعناه"[9].

وهذا تعريف الأعلام المعدولة من وزن إلى وزن آخر[10]. ومسألة (جُمَعُ)، الخلاف فيها من شقين: خلاف في تحقيق العدل، وخلاف في إثبات علة المنع من الصرف. فالخلاف في تحقيق العدل في

1 – الفراهيدي، **كتاب العين**، د.ط، ج2 ص39، وابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ط2، ج4 ص24.

2 – سورة الحُجرات: الآية 9.

3 – الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ج8 ص9، وابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج4 ص24.

4 – الكفوي، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، ط2، ص 39

5 – سورة الطلاق: الآية 2.

6– ابن السراج، **الأصول في النحو**، ط3، ج2 ص88

7 – ابن الحاجب، **شرح الوافية نظم الكافية**، ط1، ص 139، وصاحب حماة، **الكناش في فني النحو والصرف**، ج1 ص125.

8 – ابن جني، **شرح اللمع في النحو**، ط1، ص 324.

9 – ابن جني، **اللمع في العربية**، ط1، ص 217.

10 – الجهني، خالد محمود، **المختصر في النحو**، ص 202.

(جُمَعُ)، ذهب الأخفش إلى أن تحقيق العدل فيه: "أنه جمعٌ لـ (جمعاء)، وقياس (جمعاء) أن يجمع على (جُمْع) ساكن الوسط كـ (حمراء) و(حُمر)، و(جُمَعُ) متحرك الوسط معدول به عن (جُمْعٍ) ساكن الوسط، أما أبو علي الفارسي فيرى أن "(فَعْلَاء) يجمع على (فُعَلَ) في الصفات، و(جمعاء) اسم، فقياسها أَن تجمع على (جَمَعَى) كـ (صحراء وصحاري)، فَعُدِلَ عن (جماعي) إلى (جمع) متحرك الوسط. وذهب ابن مالك إلى أن (جُمَعُ) معدول عن جمعاوات، لأن جمع المذكر قد جمع بالواو والنون فقيل: أجمعون، فقياس جمع المؤنث أن يجمع على (جمعاوات). أما الخلاف في علة منع الصرف في (جُمَعُ) فقال سيبويه والخليل: "لأنه في معنى الإضافة". وقال الأخفش: "العدل والصفة"، وقيل: العدل والتعريف عند غيره. وعند الفارسي "لأنه علم للتوكيد". ويرى السيوطي "أنه العدل والعلمية". وقال ابن عقيل: "العدل والعلمية". ومما سبق يتبيَّن أن الرَّصَّاص يوافق الأخفش الأوسط فيما ذهب إليه.

الترجيح:

يتبيَّن مما سبق أن النحاة الذين ناقشوا المسألة متفقون في جانب من آرائهم ومختلفون في جانب آخر، فالجميع متفق على العدل في المسألة، ومختلف في تحقيق العدل؛ وفي علة منع الصرف. لذلك يرجح الباحث تحقيق العدل فيما ذهب إليه الأخفش، والرصاص. أما المنع من الصرف، فيرجح الباحث ما ذهب إليه السيوطي، وابن عقيل، إنه ممنوع من الصرف للعدل والعلمية.

الخاتمة

الحمد لله حمداً يليق بجلاله، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعدُ:

فإنَّه بعد أن تَمَّ هذا البحث، بفضلٍ من الله وتوفيقه، حاول الباحث تحقيق أهداف وأهمية البحث حول مواقف الرصاص وآرائه وتعليقاته على أقوال سيبويه والأخفش والمبرد، في مسائل الخلاف في باب "الأسماء الستة"، و"الممنوع من الصرف" وكذلك مناقشة وتحليل المسائل الخلافية التي شرحها وما فيها من الأدلة، ومدى قوتها ووجاهتها، مع المقارنة بين شرحه وشروحات الذين سبقوه من العلماء في شرح وتحقيق (الكافية)، والعلماء الآخرين الذين استشهد بمؤلفاتهم، مع إظهار المذهب النحوي العام للرصاص لمعرفة ما يترتب على ذلك من أثر سلبي أو إيجابي، على أقواله وآرائه تجاه النحويين ومسائلهم الخلافية النحوية المقصودة بالدراسة، وذلك باستعراض أقوال النُّحاة وآراءهم من مظانِّها النحوية، بدءًا بالمتقدمين وانتهاءً بما قاله علماء اللغة في العصر الحديث في المسألة الخلافيَّة، ثم مناقشة المسألة وترجيح الأقوال الأقوى في الاستدلال.

وقد تبيَّن للباحث بعض النتائج من أهمها الآتي:

1. تبيّن للبحث من خلال كتاب (منهاج الطالب لتحقيق كافية ابن الحاجب) أن الرصاص قد تبحر في علم النحو، وبالمنطق، وتفوق في الجدل، مما يدل على أنه حَذَقَ علوم عصره وتوسع فيها، وذكر ذلك محقق كتابه في حديثه عن ثقافة الرصاص، وبالرغم من ذلك فأنه يقف موقف المحايد في بعض المسائل الخلافية التي يناقشها سيبويه والأخفش الأوسط والمبرد.
2. مذهب الرصاص النحوي، بصري؛ لأنه يترسم خطى أهل البصرة، ويكثر النقل عن آرائهم ويرجحها، إلا أنه قد يخالفهم في بعض الآراء كما حصل في مسألة إعراب الأسماء الستة بالحركات إذا أضيفت، ولكن مثل هذه المخالفات ليست كثيرة.
3. موقف الرَّصَّاص من سيبويه والأخفش الأوسط والمبرد، موقف محايد، فلم يتعصب لأقوالهم، بل قد يميل ويرجح ما ذهب إليه المتأخرون كما اتضح في المسألتين التي تمت دراستهما.
4. تأخر زمن الرصاص مكّنه من الاطلاع على الكثير من الأقوال والآراء والأدلة، فتمكن من اختيار الأرجح عند الخلاف النحوي، ولو خالف المذهب الذي ينتمي إليه وهو المذهب البصري.
5. يظهر جلياً دقة النظر عند الرصاص في تتبع المسائل النحوية ودرجة وضوحها في الشروحات الأخرى للكافية، فهو يعقّب على الآراء إما بالترجيح أو التصحيح أو النقد والاعتراض.

أما التوصيات والمقترحات يذكر البحث بعضاً منها؛ لعل القائمين والمهتمين في المجامع التي تعنى باللغة العربية أن تضع لها قوانيين وبروتوكولات تقيِّم الخلاف النحوي، إلى مسار موحد، ومنها على سبيل المثال.

- اعتماد شروح موحدة للمراجع النحوية المكتوبة بلغة نحوية مختصرة وقديمة.
- الحد من كثرة الشروحات للمراجع المختلفة في الأساليب والشروح.
- الفصل في معظم المسائل الخلافية النحوية التي كثر الجدل حولها.
- حصر المدارس النحوية في منظمة أو أمانة واحدة على قول واحد وراي واحد حتى يتم القضاء على التعصب المذهبي النحوي للحد من اثارة الجدل النحوي بين النحاة .

المراجع والمصادر

1- الحبشي، عبد الله محمد، **مصادر الفكر الإسلامي في اليمن**، ط1 ،(أبو ظبي: المجمع الثقافي،1425/2004م).
2- ابن الحاجب ، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن ابي بكر المصري الاسنوي المالكي، **شرح الوافية نظم الكافية**، تحقيق موسى بناي علوان العليلي ط1،(العراق :مطبعة الادب، 1400/1980م).

3- الجنابي، طارق عبدون، **ابن الحاجب النحوي**، ط1،(بغداد: دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع،1973).

4- الهلالي، هادي عطية مطر، **نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها**، ط1، (بغداد: دار آفاق عربية للصحافة والنشر،1984م).

5- الأمهات الست: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن الترمذي، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه.

6- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الاسنوي المالكي، **الكافية في علم النحو**، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، (القاهرة: مكتبة الاداب،2010م).

7- الرصاص، أحمد محمد، **منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب**، تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الله السالم ، ط1، (القاهر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1441هـ/2020م).

8- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، **اللمع في العربية**، تحقيق فائز فارس،(الكويت: دار الكتب الثقافية،1972).

9- ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق عبد الرحمن السيد، ط1،(القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ،1410هـ/1990م).

10- ابن هشام ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط1،(بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت) .

11- الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد البصري، **ملحة الإعراب**، ط1، (القاهرة: دار السلام، 1426هـ/2005م).

12- حسن، عباس، **النحو الوافي**، ط15، (القاهرة، دار المعارف، 2019م).

13- الأنباري، عبد الرحمن بن ابي الوفاء بن عبيد الله كمال الدين أبو البركات ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق حسن حمد، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية،1437هـ/2016م).

14- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، (القاهرة : مكتبة الخانجي ، 1408هـ/1988م).

15- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، د. ط، (مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت).

16- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، (القاهرة: دار التراث، دار مصر للطباعة، 1400هـ/1980م).

17- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش بن ابي السرايا محمد بن علي، **شرح المفصل للزمخشري**، تقديم إميل بديع يعقوب، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ/2001م).

18- صاحب حماة، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، **الكناش في فني النحو والصرف**، تحقيق رياض بن حسن الخوام ، د. ط ،(بيروت: المكتبة العصرية، 1425هـ/2004م).

19- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي لأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، ط1، (القاهرة: مكتبة الخانجي،1418هـ/1998م).

20- الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمر، أبو عبد الرحمن، **كتاب العين**، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، د. ط، (القاهرة: دار الهلال ،1399هـ/1979م).

21- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط2، (بيروت: دار الفكر، د.ت).

22- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، المرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق مجموعة من المحققين، (الكويت: دار الهداية،1965م).

23- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي، أبو البقاء الحنفي، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري ،ط2، (بيروت: مؤسسة الرسالة،1419هـ/1998م).

24- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد المحسن الفتلي، ط3، (بيروت: مؤسسة الرسالة،1417هـ/1996م).

25- الجهني، خالد محمود، **المختصر في النحو**،ط1،(القاهرة : دار التقوى للنشر والتوزيع، 2018/1439).